

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974 - 2018 The Effect of Monetary Policy on Economic Growth in Algeria during the period 1974 - 2018

ط.د رميسة كلاش*، د. إلهام نايلي، د. موسى بونويرة

جامعة أم البواقي

جامعة تيسمسيلت

تاريخ الاستلام: 2020/03/20 تاريخ القبول: 2020/10/08

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على الدولة الجزائرية خلال الفترة 1974 - 2018 في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية. حيث تم التوصل في الأخير إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والتضخم، بينما معدل إعادة الخصم والعرض النقدي بمفهومه الواسع فعلاقتها عكسية مع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما في المدى القصير فوجدنا أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من التضخم والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وعلاقة طردية بين النمو وكل من المعروض النقدي بمفهومه الواسع ومعدل إعادة الخصم.
الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ نمو اقتصادي؛ الجزائر؛ نموذج انحدار ذاتي للفجوات الزمنية.

Abstract: The aim of this research is to demonstrate effect of monetary policy on economic growth by applying it on the Algerian state during the period 1970-2018 in the short and long term using Autoregressive Distributed Lag regression model. The results of the study showed a long-term direct relationship between economic growth and both credit granted to the private sector and inflation, while the rate of rediscount broad money is their opposite relationship with economic growth in the long term, but in the short term we found that there is an inverse relationship Between economic growth and both inflation and credit for the private sector, and a direct relationship between economic growth, broad money and the rediscount rate.

Keywords: Monetary Policy; Economic Growth; Algeria; Autoregressive Distributed Lag regression model.

Résumé : L'objectif de cette recherche est de démontrer l'effet de la politique monétaire sur la croissance économique en l'appliquant sur l'Etat algérien dans la période 1970-2018 à court et long terme, en utilisant le modèle ARDL. Les résultats de l'étude ont montré une relation directe à long terme entre la croissance économique et les crédits accordés au secteur privé et l'inflation, tandis que le taux de réescompte de la monnaie au sens large est leur relation opposée avec la croissance économique à long terme, mais à court terme nous avons constaté qu'il existe une relation inverse entre la croissance économique et l'inflation et le crédit pour le secteur privé, et une relation directe

*رميسة كلاش

entre la croissance économique, la monnaie au sens large et le taux de réescompte.

Mots-clés : Politique monétaire ; Croissance économique ; Algérie ; Modèle de régression autorégressif à décalage distribué (ARDL)

1- تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي من أهم الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، السبب الذي أدى إلى تسمية النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وتكتسي السياسة النقدية هذه الأهمية نظرا لتأثيرها وفعاليتها في التحكم في كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بالمعروض النقدي بحيث إذا رأت أن الاقتصاد يعاني تخمة من النقود تقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة المتمثلة في سحب الكمية الزائدة والعكس في حالة الكساد، كما تستطيع السلطة النقدية التأثير في اتجاه التمويل نحو قطاعات معينة دون المساس بكمية التمويل حتى يحافظ الاقتصاد على توازنه، إضافة إلى أن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم النقود تتمتع بدور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية.

كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف النهائية المتباينة من دولة إلى دولة أخرى، بل وتختلف في نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة والمتمثلة في: تخفيض معدلات التضخم، استقرار أسواق صرف العملات تحقيق هدف التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي بل وأكثر من ذلك هو المشاركة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي فتح المجال للتساؤل عن مدى تأثير السياسة النقدية ومؤشراتها على النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتضح لنا ملامح إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي: ما هو أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974 – 2018؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة طردية معنوية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

منهجية وأدوات الدراسة: بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضية وتحليلها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق لبعض المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة وأهم تطوراتها في الجزائر، كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي التحليلي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

✓ **دراسة عبد الكريم بوعقوب وبرايم بوعقوب (2017) بعنوان: "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014)"**، هدفت إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 باستخدام تقنية متجهات الانحدار الذاتي، حيث توصلت إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ووجود علاقة سببية باتجاه واحد بين كل من سعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد، كما توصلت إلى وجود قوة تفسيرية لسعر الصرف والقروض الموجهة للاقتصاد في تفسير التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما بينت أنه في المدى القصير متغيري القروض الموجهة للاقتصاد وسعر الصرف مساهمتها ضئيلة في تفسير النمو الاقتصادي، لكن تزايد أهميتهما في المدى المتوسط والطويل.

✓ **دراسة بن قبلية زين الدين (2016) بعنوان: "أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية غرينجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير، حيث دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة (نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع إلى إجمالي الناتج، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي ونسبة أشباه النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي)

والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما أوضح اختبار السببية على وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد، تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي في الأجل القصير.

✓ دراسة علي حسين المقابلة وأيمن محمد سعيد يوسف (2015) بعنوان: "تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1980-2009، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين تطوير النظام المالي ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والقصير، أين تم التعبير عن المتغير التابع بمعدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما المتغير التابع فتم التعبير عنه بثلاثة مؤشرات تتمثل في: نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان الممنوح للقطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الودائع إلى الناتج المحلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية ثنائية بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي في الأردن. من خلال دراستنا للموضوع وفي حدودنا علمنا، توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ولكنها تختلف مع دراستنا من ناحية حدود الدراسة الزمانية والمكانية، إضافة إلى اعتمادنا على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

محتويات الدراسة: تحتوي الدراسة على مقدمة عامة، يتبعها عنصرين نظريين وعنصر تطبيقي، حيث خصص العنصر الأول للجانب النظري للسياسة النقدية، والعنصر الثاني لأهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فتناولنا فيه أثر المؤشرات النقدية الخاصة بالسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018. وتنتهي الدراسة باستخلاص أهم النتائج التي تم توصل إليها، والمقترحات الأساسية لزيادة كفاءة تطبيق السياسة النقدية للحصول على معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة.

1.1- ماهية السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية على تنظيم كمية النقود المتداولة في المجتمع بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن خلال هذا المحور سيتم تسليط الضوء على ماهية السياسة النقدية وذلك بالتطرق إلى تعريفها، أهدافها وأدواتها مع الإشارة إلى كيفية تطور أهم المؤشرات النقدية في الجزائر والمتعلقة بموضوع دراستنا.

1.1-1 تعريف السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا والاقتصادي عموما." (رحيم، 2010، صفحة 179) وهناك من عرفها بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية "البنك المركزي" بخصوص الجوانب النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية." (حسن ، 2006، صفحة 308) وحسب Kent السياسة النقدية هي "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل." (جمال، 2007، صفحة 86)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية هي كل ما تقوم به السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي من أجل إدارة النقد بمختلف مكوناته لضمان أداء جميع الأهداف المنوطة به.

1.1-2 أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى دولة أخرى، بل وتختلف في نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة. ويمكن تقسيم هذه الأهداف كما يلي: (صالح، 2005، صفحة 124، 125) أ. الأهداف الأولية: تتمثل في المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها من أجل التأثير على الأهداف الوسيطة، وهي تتكون من مجموعتين: المجموعة الأولى (مجموعات الاحتياطات) والمجموعة الثانية (ظروف سوق النقد). وهذا ما يوضحه الجدول ادناه:

الجدول رقم (1): تقسيمات الأهداف الأولية

ظروف سوق النقد	مجموعات الاحتياطات القانونية
<p>الاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي.</p> <p>معدل الأرصدة البنكية: هو معدل اقتراض البنوك من بعضها بعضا لمدة يوم أو يومين.</p> <p>أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد: استعملت كأرقام قياسية مثل: معدلات الفائدة على أذونات الخزنة، الأوراق التجارية، معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.</p>	<p>القاعدة النقدية: تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات البنكية، كما تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة.</p> <p>الاحتياطات البنكية: تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي، كما تضم الاحتياطات الإجبارية والنقود الحاضرة في خزائن البنك.</p> <p>الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة: وتتمثل في الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة</p>

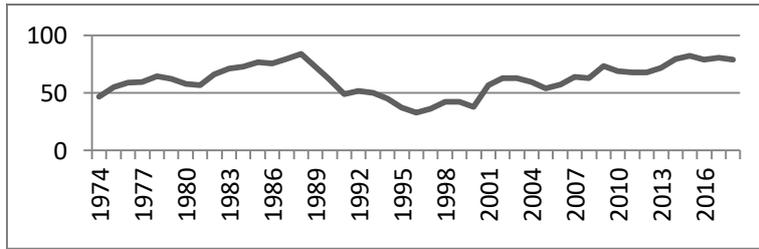
المصدر: (صالح، النقود والسياسة النقدية، 2005، صفحة 124).

ب. الأهداف الوسيطة: لتحقيق الأهداف النهائية، تؤثر السلطة النقدية على متغيرات وسيطة تتمثل في: (صديقي، 2013، صفحة

71، 72)

✓ **المجموعات النقدية:** عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجموعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة البنكية والمنتجات المالية فيه، ومعدل نمو الكتلة النقدية بقدر مساو لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يسمح بالقضاء على التضخم الذي يعتبر من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والشكل الموالي يبين تطور معدل المعروض النقدي بمفهومه الواسع في الجزائر للفترة (1974-2018):

الشكل رقم (1): تطور معدل المعروض النقدي بمفهومه الواسع في الجزائر 1974-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

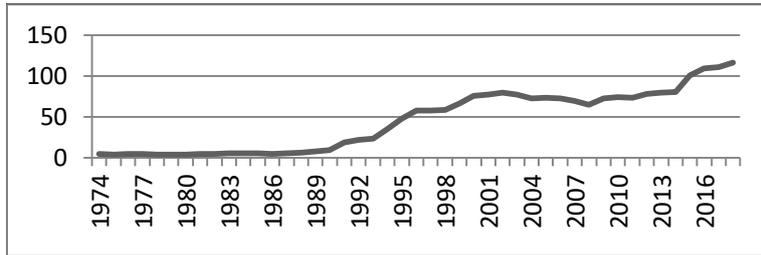
تتكون الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) من المتاحات النقدية المتمثلة في عملة التداول خارج الجهاز البنكي، الودائع الجارية لدى البنك المركزي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار أو بالعملات الأجنبية مضاف إليه شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية. ومن خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن (M2) شهدت ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة 1974-1988 أين بلغت أعلى قيمة لها والمقدرة ب 83.3% (أعلى نسب بلغت خلال فترة الدراسة) سنة 1988 لتتخف بعدها وتبلغ 37.2% سنة 1995 وذلك بسبب السياسة الانكماشية التي اعتمدها السلطة النقدية والمتمثلة في تقليص نمو الكتلة النقدية، إضافة إلى رفع معدلات الفائدة والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، لترتفع مجددا تدريجيا خلال فترة الدراسة المتبقية لعدة أسباب من بينها: البرامج الاقتصادية المنتهجة خلال تلك الفترة (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو

الاقتصادي 2005-2009) وزيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث بلغ متوسط هذه القروض 16% خلال الفترة 2002-2018...الخ.

✓ **معدلات الفائدة:** يعتبر مستوى معدلات الفائدة أحد الأهداف الوسيطة نظرا لوجود علاقة بين معدلات الفائدة ومستويات الاستثمار، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يسمح بإنعاش الاقتصاد وعودة النمو الاقتصادي.

✓ **أسعار الصرف:** يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف تعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف والناجمة عن المضاربة الشديدة على العملات تؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، والشكل رقم (2) يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1974-2018).

الشكل رقم (2): تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2018



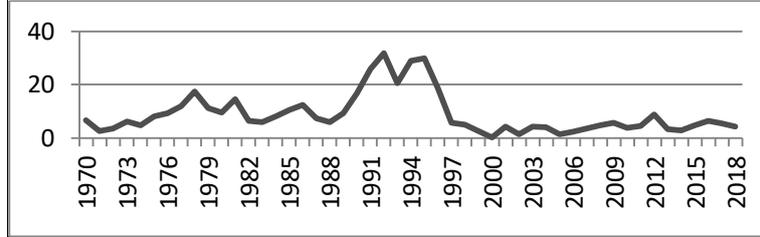
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2)، أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ارتفع بشكل حاد وسريع ابتداء منذ 1990 حيث وصل سنة 2018 إلى ما يقارب 117 دج، لكن خلال هذه الفترة شهد سعر الصرف تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث ما بين 1990-1999 عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار ارتفاعا وهذا راجع إلى سياسة تخفيض العملة التي تبنتها الجزائر بداية التسعينات في ظل إصلاحاتها النقدية، وخاصة بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي (1989 و 1991)، جدولة المديونية الخارجية واتفاقية التمويل الموسع مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي...الخ. لكنه سرعان ما استقر خلال الفترة 2000-2003 حيث سجل حوالي 75.26 دج للدولار الأمريكي الواحد سنة 2000 مقابل تسجيله 77.39 دج للدولار الأمريكي الواحد سنة 2003 ويرجع ذلك إلى عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار، ليشهد فيما بعد انخفاضا إلى غاية 2008 بسبب ارتفاع أسعار البترول واحتياطات سعر الصرف حيث انتقل من 72.06 دج للدولار الواحد سنة 2004 إلى 64.58 دج للدولار الواحد سنة 2008، ليرتفع مجددا خلال فترة الدراسة المتبقية لعدة أسباب من بينها: تزايد الصادرات من المحروقات المسعرة بالدولار الأمريكي وتراجع أسعار البترول...الخ.

ج. **الأهداف النهائية:** تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية المراد استخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطة النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية والمتمثلة فيما يلي: (عبد الحميد، 2003، الصفحات 92-95)

✓ **تحقيق استقرار الأسعار:** تسعى كل دولة في العالم إلى تنافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد إن وجد حيث تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى، واللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستوى الأسعار يعني أن هناك وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، حيث أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، والشكل أدناه يوضح لنا تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (3): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1974 – 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (3) تبين لنا أنه منذ سنة 1997 لم يتم تسجيل معدل تضخم من رقمين وهذا راجع لعدة أسباب من بينها بداية تبني بنك الجزائر لسياسة نقدية انكماشية صارمة بداية 1997 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يسعى إلى تقليص نمو الكتلة النقدية، إضافة إلى رفع معدلات الفائدة والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية حيث شهد أدنى قيمة له سنة 2000 (0.3%) لكن بعد هذه السنة (بداية من 2001 إلى غاية 2018) عرف معدل التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أدنى قيمة له (1.4%) سنتي 2002 و 2005 وأعلى قيمة له (8.9%) سنة 2012 الأمر الذي أدى إلى تحديد معدل التضخم المستهدف من طرف السلطة النقدية ب 3% وهذا ما يعكسه معدل التضخم خلال سنتي 2013 و 2014 (3.3% و 2.9% على الترتيب) لكن ما نلاحظه هو تجاوز معدل التضخم خلال السنوات المتبقية ل 3% مما يدل على فشل السلطة النقدية في محاربة التضخم من خلال سياسة معدل التضخم المستهدف.

✓ **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:** إن هذا الهدف نابع من هدف استقرار الأسعار، حيث من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتنافي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

✓ **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** وذلك في إطار إتباع سياسة تعويم سعر الصرف للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموما يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق استخدام البنوك المركزية لأدوات سياستها النقدية.

✓ **المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل:** تعمل السياسة النقدية على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال، فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وهي تشترك في ذلك مع السياسة المالية.

✓ **المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع:** يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني من أجل الوصول إلى النمو السريع.

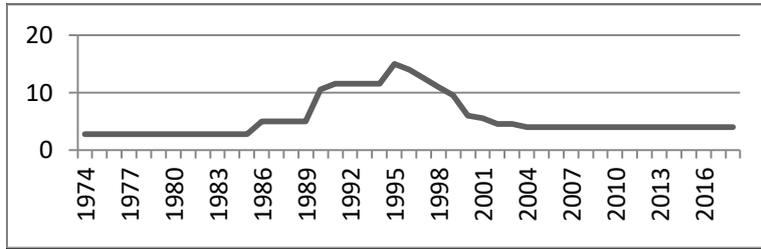
1.1-3 أدوات السياسة النقدية

إن رسم السياسة النقدية لتحقيق مجمل الأهداف المذكورة سابقا ليس أمرا سهلا، ولهذا تتنوع أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود أو التحكم في المعروض النقدي، وتنقسم هذه الأدوات إلى:

أ. الأدوات الكمية للسياسة النقدية: تتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة، وذلك بصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية وحجم الائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي أراد توجيهه إليها، وتتمثل هذه الأدوات في:

✓ **معدل إعادة الخصم:** معدل إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية بما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والتي تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي. (عبد الحميد، 2003، صفحة 109)، حيث عندما يرغب البنك المركزي في دعم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة الخصم، وعلى العكس يرفع من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان، (رحيم، 2010، صفحة 194) وللتعرف على التطورات الحاصلة في معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1974-2018 تم إعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (4): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر 1974-2018



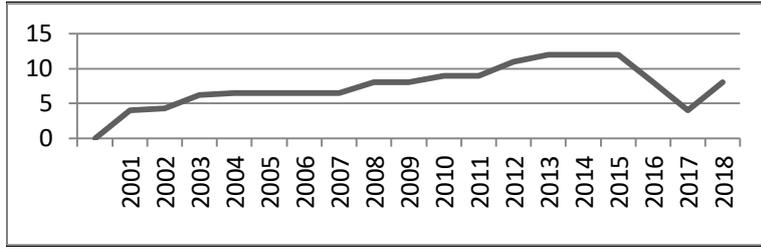
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الشكل رقم (4)، نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال فترة الدراسة مر بأربعة مراحل، حيث خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1985 بقي المعدل ثابتا عند نسبة 2.75%، ليشهد فيما بعد ارتفاعا وصل إلى أعلى حد له سنة 1995 (15%) وذلك من أجل تعطيل التضخم الذي بلغ ذروته سنتي 1992 و1995 (31.7%، 29.8% على التوالي) والناجم عن سياسة تحرير الأسعار خلال هذه الفترة، لينخفض تدريجيا ويصل إلى 4.5% سنة 2003 بسبب انخفاض معدل التضخم في الجزائر من 18.7% سنة 1996 إلى 4.3% سنة 2003، وبعد هذه السنة شهد معدل إعادة الخصم استقرارا إلى غاية اليوم عند نسبة 4% من أجل تحسين الوضعية المالية للبنوك.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، حيث إذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابلها شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي إمكانية توسعها في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي. والعكس إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود. (عبد الحميد، 2003، صفحة 107)

✓ **سياسة الاحتياطي القانوني:** هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك. حيث إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي والعكس صحيح (عبد الحميد، 2003، صفحة 105)، وللتعرف على التطورات الحاصلة في معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 تم إعداد الشكل رقم (5):

الشكل رقم (5): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2001-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

لقد تم اختيار بداية فترة الدراسة من سنة 2001 لأنها السنة التي تم فيها تفعيل معدل الاحتياطي القانوني نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك التجارية في الجزائر، ومن خلال لشكل رقم (5) نلاحظ أن المعدل في ارتفاع مستمر، حيث قدر سنة 2001 بـ 4% ليرتفع إلى 4.25% و 6.25% سنتي 2002 و 2003 على التوالي ليستقر بعدها خلال السنوات الأربعة القادمة عند قيمة 6.5%، ليشهد بعدها أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة مسجلا 12% ويستقر فيه خلال السنوات 2013-2015، والسبب وراء الارتفاع المستمر لهذا المعدل هو اعتماد السلطات النقدية على هذه الأداة لامتناس السيولة والتحكم في التضخم (معدل التضخم المستهدف هو 3%) ليعود للانخفاض بعدها إلى 8% و 4% سنتي 2016 و 2017 على التوالي، وبعد هذه الانخفاضات عرفت السيولة المالية استقرارا بصفة نسبية لكن مع الانطلاق في عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة ابتداء من مارس 2017 وبعد تفعيل التمويل غير التقليدي، وتحسبا لتراكم السيولة البنكية ولتفادي أية دفعات تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم قامت السلطة النقدية برفع معدل الاحتياط الإجمالي إلى 8% سنة 2018.

ب. **الأدوات النوعية للسياسة النقدية:** الأدوات النوعية هي أدوات موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان، حيث وضعت هذه الأدوات للتأثير على قطاعات معينة داخل الاقتصاد الوطني دون غيرها من القطاعات. (بلعزوز، 2008، صفحة 129، 130)

✓ **السقوف التمويلية:** تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفتقر عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك المركزي.

✓ **تخصيص التمويل:** يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

✓ **الاقتراض بضمان السندات مع التقييد بهامش الضمان:** المقصود بذلك هو اشتراط البنك المركزي بضرورة قيم الأفراد بتمويل جانب من مشترياتهم من الأوراق المالية على أن يتم الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية إذا ما رغبوا بذلك، وفي حالة الرواج يمكن أن ترتفع هذه النسبة تجنباً للتضخم، أما في حالة الكساد فيمكن أن تنخفض تجنباً للانكماش. (عبد الرحيم، 2014، صفحة 154)

✓ **تنظيم القروض الاستهلاكية:** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو أن يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من قيمة المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

إضافة إلى الأدوات سابقة الذكر، هناك بعض الحالات التي لا يجد فيها البنك المركزي سبيلا سوى التدخل الصريح المباشر، وذلك عن طريق: إصدار تعليمات مباشرة إلى المؤسسات البنكية، إصدار توجيهات ونصائح عامة، الإقناع الأدبي، الرقابة والتفتيش الدوري على العمليات التي تقوم بها البنوك. (محب خلق، 2015، صفحة 372)

2.1- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية لأي دولة ترغب في النمو ومواكبة الدول المتقدمة.

2.1-1 ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول أي كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغت، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وطرق قياسه.

أ. **تعريف النمو الاقتصادي:** لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف المدارس الاقتصادية، فقد عرف على أنه "تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن." (عبد الرؤوف سليم، 2014، صفحة 79) وحسب Simon Kuznets النمو الاقتصادي هو "القدرة على خلق وتقديم سلع اقتصادية متنوعة للسكان على المدى الطويل، هذه القدرة تعتمد في الأساس على التقدم التكنولوجي، المؤسساتي وكذا التعديلات الإيديولوجية التي تتطلبها." (بوحزام، 2017-2018، صفحة 11) أما النمو الاقتصادي حسب Perroux فهو "مقدار الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل لمؤشر الإنتاج بالكمية أو الحجم." (بدرأوي، 2014، صفحة 49) من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف النمو الاقتصادي: **على أنه ظاهرة اقتصادية كمية ناتجة عن زيادة حقيقية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يجب أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.**

ب. **قياس النمو الاقتصادي:** بحثت العديد من الدراسات عن الوسيلة التي تمكنها من قياس درجة النمو الاقتصادي في الدول، فقامت بمعالجة هذا الموضوع وتوضيح المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام، واعتباره مؤشر وأداة أساسية لقياس أو تقييم تطور النمو الاقتصادي، بحيث يعبر عنه محاسبيا بالمعادلات التالية:

✓ زاوية الإنفاق:

الناتج المحلي الخام = الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات - الواردات

✓ زاوية الدخل:

الناتج المحلي الخام = تعويضات الأجراء + استهلاك رؤوس الأموال الثابتة + ضريبة متعلقة بالإنتاج + فائض الاستغلال الصافي

✓ زاوية الإنتاج:

الناتج المحلي الخام = القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + الحقوق وضرائب على الواردات

لكن، نظرا لبعض النقائص التي يعاني منها الناتج المحلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي تم وضع مؤشر جديد من قبل الباحثين والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية والذي يحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الصحة مقاسا بمعدل الأمل في الحياة ومستوى التعليم مقاسا بنسبة التمدرس.

كما يمكن قياسه باستخدام معدل النمو البسيط الذي يتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = (الدخل الحقيقي في الفترة التالية - الدخل الحقيقي في الفترة السابقة) / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

2.1-2 علاقة النمو الاقتصادي بالسياسة النقدية

لقد تركز الاهتمام خلال العقدتين الأخيرين من القرن الماضي على الدور المحتمل للنظام المالي كمحدد من محددات النمو الاقتصادي، ولهذا اهتم العديد من الباحثين بطبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ومن بين النظريات التي اعتمدها الباحثين نجد: (بن قبلية، 2015-2016، صفحة 112، 113).

يرى النقديون أن التغير في كمية النقد المعروضة هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير وإلى التقلبات في الأسعار في الأجل الطويل، ولذلك فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في العرض النقدي، ففي حالة الزيادة في المستوى العام للأسعار ترى النظرية النقدية أن يتقيد عرض النقد بكبح الزيادة في الإنفاق، والعكس في حالة الركود، لأن ذلك سوف يعمل على زيادة مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار.

بينما ترى المدرسة الكينزية إلى أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة التشغيل الناقص بحاجة إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وهكذا يمكن أن ينقل الاقتصاد من حالة التشغيل الناقص إلى حالة التشغيل التام. أما في حالة التشغيل الكامل يرى كينز أن الأفراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي على غرار زيادة في الطلب الكلي، لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق، تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين التطور المالي الذي يعتبر التطور النقدي جزءا منه والنمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد: (زريقات، 2015، صفحة 7)

✓ دراسة الهيكلية المالية التي تعود إلى كل من Gurly and Show سنة 1960، والتي تنص على أن تطورات النظام المالي ستلعب دورا بارزا في النمو الاقتصادي، وأن قصور هذه التطورات يؤدي إلى إعاقة النمو، وعليه فإن السياسة المفضلة هي تشجيع النمو في الجهاز المالي.

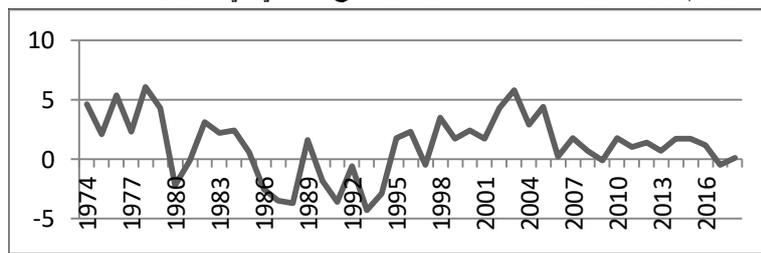
✓ دراسة التطورات المالية والنمو الاقتصادي التي قام بها Goldsmith سنة 1969، التي قامت بدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حيث شملت 35 دولة متقدمة ونامية للفترة 1860-1963، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي بين المتغيرين حيث أن التوسع في الأصول المالية التي تخلقها المؤسسات المالية يؤدي إلى زيادة فعالية الاستثمار، وزيادة نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج، وهذه الأنشطة المالية عبر هذه القنوات تزيد معدل النمو بافتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا كله يعتمد على مدى تقدم الهيكلية المالية، حيث كلما تقدمت أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو.

✓ دراسة الكبح المالي التي تعود إلى Mckinnon and Shaw سنة 1973، وتقوم هذه الدراسة على أساس أن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية يضمن مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الانفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

2.1-3 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي بالجزائر

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي مستويات معيشة الأفراد، وهو يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع الفرد الحصول عليها من دخله النقدي، كما يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس معدل النمو الاقتصادي، لأنه يربط حجم الثروة داخل بلد ما مقارنة مع التطور في النمو السكاني، والشكل رقم (6) يبين لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 2018.

الشكل رقم (6): تطور معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في الجزائر 1974-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) تغيرات وتذبذبات لمعدل النمو متأرجحة بين الرواج والكساد، حيث حققت الجزائر سنة 1980 معدل نمو سالب (أول معدل سالب منذ بداية الدراسة) بلغت قيمته 2.2- % وهذا راجع إلى حرب الخليج الأولى التي تسببت في هبوط إجمالي لأسعار النفط، ليشهد تعافيا نسبيا ما بين 1981 - 1985 نتيجة عودة أسعار البترول إلى طبيعتها، لكن سرعان ما عرفت معدلات نصيب الفرد من الناتج خلال الفترة 1986-1994 انخفاضا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة وهذا راجع لعدة ظروف من بينها الأزمة النفطية الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، وعلى الرغم من تحقيق الجزائر معدلات نمو موجبة سنة 1989 و1990 وهذا

تزامنا مع حرب الخليج الثانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول لكن هذا التحسن لم يدم طويلا حيث رجعت معدلات النمو إلى الانخفاض وتحقق معدلات سالبة بسبب انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وما نجم عنه من عراقيل وعدم الاستقرار السياسي في الجزائر أو ما يعرف بالعيشية السوداء سنة 1993. وانطلاقا من 1995 إلى 1996 نلاحظ أن معدلات النمو إيجابية ومتذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، وهذا نتيجة المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال برنامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية حيث حققت أكبر معدل نمو خلال فترة الدراسة والذي بلغ 7.2% سنة 2003 ليشهد انخفاضا سنة 2008 و 2014 نتيجة الأزمة المالية العالمية التي مست القطاع المالي وامتدت للقطاع الحقيقي وانهارت أسعار البترول على التوالي.

2 - الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال هذا العنصر تبيان مصادر البيانات ونموذج الدراسة المستخدم لمعرفة أثر المتغير المستقل للدراسة والمتمثل في السياسة النقدية على المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1974-2018، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطة ARDL.

2-1 مصادر البيانات: تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية عن الجزائر تغطي الفترة 1974-2018 والتي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك الدولي.

2-2 متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في عدد من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2): متغيرات الدراسة

طريقة قياسها	تعريفها	متغيرات الدراسة
يعبر عنه بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي	معدل النمو الاقتصادي	PGDP
مؤشر عرض النقود بمفهومه الواسع (M2)	الكتلة النقدية بمفهومها الواسع	PM2
يعبر عنها بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	PBC
معدل إعادة الخصم	معدل إعادة الخصم	TR
معدل سعر الصرف	معدل سعر الصرف	PCHANG
معدل التضخم	معدل التضخم	PINFL

المصدر: من إعداد الباحثين.

3 - النتائج ومناقشتها:

بعد تحديد متغيرات الدراسة وجمع البيانات الخاصة بكل متغير لا بد من إجراء اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرارية المتغيرات من أجل تحديد النموذج المراد استعماله في الدراسة.

الجدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Phillips- Perro			Dicky- fuller			
القرار	1 st déférence	level	القرار	1 ST déférence	Level	
	1.948686	1.947816		1.948686	1.947816	القيمة الحرجة
I(0)	-	8.099210	I(0)	-	8.193779	PGDP
I(1)	5.183551	0.848139	I(1)	5.168795	0.967066	PBC

I(1)	3.762260	2.318912	I(1)	3.808017	1.832382	PCHANG
I(1)	6.575599	1.436763	I(1)	6.574195	1.424560	PINFL
I(1)	5.645497	0.217790	I(1)	5.151640	0.286540	PM2
I(1)	5.433816	0.781679	I(1)	5.433816	0.632375	TR

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10.EVIEWS.

من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن PGDP عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة في مستواها، حيث أن القيمة الجدولية أقل من القيمة المحسوبة عند احتمال 0.05، بينما نجد أن PBC، PCHAN، PINFL، PM2 و TR هي سلاسل زمنية مستقرة في الفرق الأول.

بعد معرفة أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة في I(0) و I(1) قمنا باختيار نموذج الدراسة المتمثل في الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطة ARDL. لكن، قبل تقدير النموذج قمنا بتحديد فترات الإبطاء الزمني إلى فترة زمنية واحدة، ويتم ذلك باستخدام 5 معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي: LR.FPE.HQ.SC.AIC، ويتم اختيار فترة الإبطاء المثلى لأقل قيمة من المعايير الإحصائية السابقة، حيث توصلنا إلى أن النموذج المثالي هو (4.4.3.4.4.4) ARDL بمعنى 4 إبطاءات للنمو الاقتصادي، والتضخم، 3 إبطاءات للائتمان الممنوح للقطاع الخاص و 4 إبطاءات لباقي المتغيرات.

قبل اعتماد نموذج ARDL المختار لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الموضحة في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4): نتائج الاختبارات التشخيصية

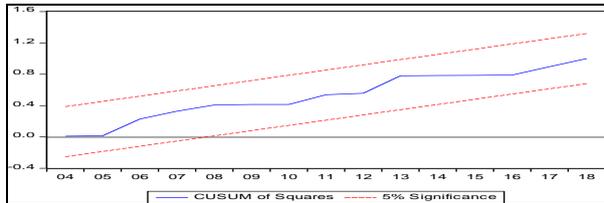
الاختبارات	القيمة	الاحتمال
Jarque berra	0.313977	0.854714
ARCH	0.629231	0.4322
Ramsey RESET	0.182309	0.6759

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10.EVIEWS.

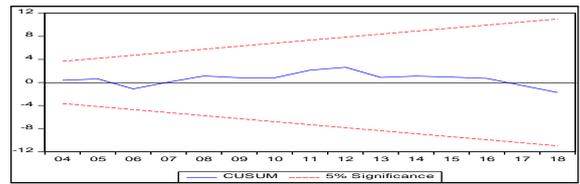
تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج وذلك بدلالة إحصائية $f(0.18)$ عند مستوى دلالة (0.67)، عدم وجود مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار حيث بلغت قيمة χ^2 حدود 0.31 يقابلها مستوى دلالة 0.85 وإمكانية قبول فرضية عدم القائمة على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر من خلال إجراء اختبار ARCH.

وبعد التأكد من جودة أداء النموذج، تأتي مرحلة أساسية في منهجية ARDL تتمثل في التأكد من خلو البيانات من وجود أي تغييرات هيكلية فيها باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة Cusum وكذلك اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة Cusum Of Square كما هو موضح في الشكلين رقم (7) و (8)

الشكل رقم (8): اختبار Cusum Of Square



الشكل رقم (7): اختبار Cusum



المصدر: مخرجات برمجية 10.EVIEWS.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدره للنموذج المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، ذلك أن المجموع التراكمي للبواقي وقع داخل المنطقة الحرجة مشيرا ذلك إلى استقرار النموذج عند مستوى 5%، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة. من ناحية أخرى للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تم الاستعانة باختبار الحدود للنموذج (Pounds test) كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول رقم (5): اختبار الحدود Pounds Test

النتيجة	K	value	
		5	4.22
	I(1) Pounds	I(0) Pounds	Pounds
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى 1%	3	2.08	عند 10 %
	3.38	2.39	عند 5 %
	3.73	2.7	عند 2.5 %
	4.15	3.06	عند 1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10.EVIEWS.

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 4.22 وهذا يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى 1% للحد الأعلى (4.15)، ووفقا لذلك نقوم برفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معلمات الأجل الطويل، و ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع. والجدول رقم (6) يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع .ARDL

الجدول رقم (6): مقدرات النموذج في الأجل القصير والطويل

المتغيرات	المعاملات	احصائية t المعنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
D(PPGDP(-1))	0.464393	2.545425	0.0224**
D(PPGDP(-2))	0.320050	2.455039	0.0268**
D(PPGDP(-3))	0.146472	1.995040	0.0645***
D(INFL)	0.037290	0.510141	0.6174
D(DINFL(-1))	-1.025359	-5.039086	0.0001*
D(DINFL(-2))	-0.698351	-5.234793	0.0001*
D(DINFL(-3))	-0.373409	-5.759697	0.0000*
D(DPBC)	0.073763	1.182182	0.2555
D(DPBC(-1))	-0.531443	-4.293835	0.0006*
D(DPBC(-2))	-0.338557	-4.458571	0.0005*
D(DPCHANG)	0.128191	2.050996	0.0582**
D(DPCHANG(-1))	-0.173143	-2.593931	0.0203**

D(DPCHANG(-2))	-0.076312	-1.111792	0.2837
D(DPCHANG(-3))	-0.258207	-3.208333	0.0059*
D(DPM2)	-0.255269	-4.301508	0.0006*
D(DPM2(-1))	0.861457	6.567563	0.0000*
D(DPM2(-2))	0.537566	6.221035	0.0000*
D(DPM2(-3))	0.258465	4.717300	0.0003*
D(DTR)	-0.478705	-1.745600	0.1013***
D(DTR(-1))	2.711078	5.007731	0.0002*
D(DTR(-2))	1.815206	4.482165	0.0004*
D(DTR(-3))	0.865522	2.852371	0.0121*
CointEq(-1)	-1.465855	-6.432890	0.0000
مقدرات النموذج في الأجل الطويل			
DINFL	0.996577	4.907483	0.0002
DPBC	0.706830	5.740354	0.0000
DPCHANG	0.097129	0.986275	0.3396
DPM2	-0.887403	-4.513969	0.0004
DTR	-3.727392	-6.392231	0.0000
C	1.939385	6.465338	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 10.EVIEWS.

نلاحظ أن نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمنهجية ARDL تؤكد العلاقات التكاملية لمتغيرات النموذج، حيث جاءت إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إذ بلغت (-1.46) وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وبمعنى آخر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، كما تبين لنا قيمة معامل تصحيح الخطأ سرعة التكيف في الأجل القصير على تصحيح اختلال العلاقة التوازنية في الأجل الطويل ومعنى ذلك هو أن اختلال الفترة $t-1$ يتم تصحيحه خلال 0.7 من الفترة t .

أما فيما يخص العلاقات في المدى الطويل فنلاحظ أن للنمو الاقتصادي علاقة طردية معنوية مع التضخم و الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث في حالة زيادة معدل التضخم أو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سيرتفع معدل النمو الاقتصادي كاستجابة لهذا التغير وذلك عند مستوى أقل من 1%، وهي عكس العلاقة في المدى القصير حيث وجدنا أن العلاقة عكسية ومعنوية (عند مستوى أقل من 1%)، أي زيادة معدل التضخم أو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سينجم عنه انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص معدل إعادة الخصم والعرض النقدي بمفهومه الواسع فعلاقتهم عكسية ومعنوية (عند مستوى 5%) مع النمو الاقتصادي، أي بانخفاض معدلها يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهي عكس العلاقة في المدى القصير.

4- الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1974-2018) موضحين في ذلك مختلف المؤشرات التي تستعملها السلطة النقدية الممثلة في بنك الجزائر لتحقيق جملة من الأهداف النهائية ومن بين هذه الأهداف نجد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم استخدام إحدى الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية والمتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.

ومن خلال ما سبق، يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

✓ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها الجزائر، وهي عبارة عن أهم الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بغية تحقيق جملة من الأهداف النهائية، عن طريق التحكم في العرض النقدي باستخدام مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية؛
✓ النمو الاقتصادي عبارة عن العملية التي تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان؛

✓ العلاقة في المدى الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسات تأثير مؤشرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لإثبات فرضيات البحث لأن العلاقة قصيرة الأجل قد تنحرف أو تتذبذب، ولذلك فالمهم هو العودة إلى التوازن أي العلاقة في المدى الطويل؛
✓ زيادة المعروض النقدي بمفهومه الواسع يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (كما بينته النتائج في المدى القصير)، وهذا في حالة أن الزيادة تكون معقولة وتتماشى مع طاقات الإنتاج الحقيقي، لكن إذا كانت هذه الزيادة كبيرة قد تسبب ضغوطات تضخمية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الممثل بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وهذا ما بينته النتائج في المدى الطويل؛

✓ وجود علاقة طردية معنوية بين النمو الاقتصادي والتضخم في المدى الطويل أي أن ارتفاع معدلات التضخم سيقابله زيادة في النمو الاقتصادي وهذا عكس النظرية الاقتصادية التي تقوم على أن التضخم يعمل على تقليل الطلب الكلي ومن ثم الركود الاقتصادي، أي أن ارتفاع معدلات التضخم يسبب تراجع في الناتج المحلي الخام لأن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار ومنه انخفاض الناتج المحلي بما يحقق نقصان في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مع الإشارة إلى أن دراسة Mundell and Tobin توقعت وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو، حيث لما يكون التضخم في معدلاته الوسطى قد يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي حيث أنه يدفع حاملي النقود إلى التخلي عن نقودهم التي تفقد قيمتها مع ارتفاع معدلات التضخم والتوجه إلى اقتناء رؤوس أموال ثابتة، باعتبارها مخزن أفضل للقيمة ولا تفقد قيمتها مثل النقود مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ الأثر الإيجابي لنمو معدلات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج، وهذه النتيجة مقبولة اقتصاديا لأن القروض الموجهة للقطاع الخاص من شأنها أن ترفع من حجم الاستثمارات، ومنه تحفيز النمو الاقتصادي؛
✓ التوصل إلى عدم وجود علاقة احصائية بين سعر الصرف ومتوسط نصيب الفرد من الناتج وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يهتم فقط بسعر البترول، لكن هناك علاقة اقتصادية بين المتغيرين حيث أن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية ومنه زيادة الصادرات أو القيام بإصدار نقدي في حالة الدول غير المنتجة (كما في حالة الجزائر)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ومنه زيادة الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج.
وفي الأخير تجدر الإشارة إلى ضرورة العمل على تأسيس نظام بنكي كفؤ يسمح بنقل إجراءات السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

6- الإحالات وقائمة المراجع:

- ✓ بلعوزين علي، (2008)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
✓ بن داعس جمال، (2007)، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
✓ بن قلبية زين الدين، (2015-2016)، أثر التطور النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان.
✓ بوحزام سيد أحمد، (2017، 2018)، النمو المحايي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970، 2016، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان.

- ✓ حربي محمد موسى عريقات، (2013)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون.
- ✓ حسن خلف الله فليح، (2006)، النقود والبنوك، عمان، جدار الكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث.
- ✓ حسين رحيم، (2010)، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، عمان، دار المنهج للنشر والتوزيع.
- ✓ زياد محمد زريقات، (يونيو 2015)، تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1980-2009، المجلة العربية للإدارة، العدد 1.
- ✓ شهيناز بدراوي، (2014). تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية : دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان.
- ✓ عريقات حربي محمد موسى، (2013)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون.
- ✓ سحر عبد الرؤوف سليم، (2014)، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة وفاء القانونية.
- ✓ عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي)، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
- ✓ محب خلق توفيق، (2015)، الاقتصادي النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، مصر، دار الفكر الجامعي.
- ✓ محمد إبراهيم عبد الرحيم. (2014). اقتصاديات النقود والبنوك. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- ✓ مفتاح صالح، (2005)، النقود والسياسة النقدية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- ✓ مليكة صديقي، (2013)، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3.